Law Path
Quarterly Journal
Al-Mustafa International University

# Analysis of the Cost of Crime and Methods of Estimating It.

Saeed Atazadeh [1] ✉ Parisa Shadmehr [2]

1- PhD in Criminal Law and Criminology from the University of Tehran, faculty member of the University and the Police Science Research Institute, and responsible author .
2- Master's student in criminal law

**Article Info**

**Article type:**
Research Article

**Article history:**
Received
30 December 2024

Received in revised form
12 February 2025

Accepted
04 March 2025

Available online
20 March 2025

**ABSTRACT**

One of the most prominent problems facing most countries today is the high crime rates. Crime and social deviations are among the most complex issues facing humanity in contemporary societies. Their profound negative effects include enormous material and moral damage and loss, as well as a decline in security among members of society. Whatever the case, the occurrence of crime entails diverse and multifaceted costs. This research aims to analyze the types of crime costs at different levels, while seeking to provide solutions and mechanisms for estimating these costs and valuing them in circulating currency. However, estimating the costs of crime within a specific spatial and temporal scope using statistics, information, and data, and employing the results obtained to formulate effective criminal policy, while leveraging other aspects of this topic, represent the next steps in this context. The methodology of this research—in line with the vast majority of research in the field of criminal law—is based on an applied approach in terms of its objective and an analytical description in terms of its implementation method. The tools for collecting information and data are documentary and library studies.

Estimating the costs of crime within a specific spatial and temporal framework using statistics and data, and applying the results obtained to formulate an effective criminal policy and exploit its other functions, is feasible. Furthermore, the costs of crime are a fundamental topic that can serve multiple functions in various branches of criminal science, particularly in the field of crime prevention.

Keywords**: costs of criminal action, costs of societal response, costs of prevention, methods for estimating the costs of crime.**

**Cite this article**: Atazadeh, S, & Shadmehr, P. (2025). Analysis of the Cost of Crime and Methods of Estimating It..
Law Path Journal,1(4), 1-5.

Publisher: Al-Mustafa International University.

This is an open access article under the CC BY license

Doi : https://doi.org/10.22034/mgh.2025.20809.1050

بسم الله الرحمن الرحيم
مسار القانون
مجلة فصلية
كلية العلوم والمعارف معاونية الشؤون البحثية

# تحليل تكلفة الجريمة وطرق تقديرها

سعيد عطازاده [١] ✉ ، پريسا شادمهر [٢]

١- دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الإجرام من جامعة طهران، عضو هيئة التدريس بالجامعة ومعهد أبحاث علوم الشرطة، والمؤلف المسؤول .

٢- طالبة ماجستير في القانون الجنائي .

**معلومات المقالة**

**نوع المقالة:**
بحثية

**تاريخ الوصول:**
١٤٤٦ / ٠٦ /٢٨

**تاريخ المراجعة:**
١٤٤٦ / ٠٨ / ١٣

**تاريخ القبول:**
١٤٤٦ / ٠٩ / ٠٣

**تاريخ النشر الإلكتروني:**
١٤٤٦ / ٠٩ / ١٩

**الملخَّص**

إنّ من أبرز المشكلات التي تواجه معظم الدول في عصرنا الحاضر ارتفاع معدلات الجريمة فيها، فالجريمة والانحرافات الاجتماعية تُعدّ من أعقد القضايا التي تواجه الإنسان في المجتمعات المعاصرة، ومن آثارها السلبية البالغة إلحاق الضرر والخسارة المادية والمعنوية الهائلة، فضلًا عن تدني مستوى الأمن بين أفراد المجتمع، ومهما يكن من أمر، فإنّ وقوع الجريمة يترتب عليه تكاليف متنوّعة ومتعددة الأوجه؛ ويهدف هذا البحث إلى تحليل أنواع تكاليف الجريمة على مستوياتها المختلفة، مع السعي إلى تقديم حلول وآليات لتقدير هذه التكاليف وتثمينها بالعملة المتداولة، ومع ذلك فإنّ تقدير تكاليف الجريمة ضمن نطاق مكاني وزماني محدد باستخدام الإحصاءات والمعلومات والبيانات، وتوظيف النتائج المستخلصة في صياغة سياسة جنائية فعّالة، والاستفادة من الجوانب الأخرى لهذا الموضوع، تمثّل الخطوات اللاحقة في هذا السياق.

وتعتمد منهجية هذا البحث – وفقًا للغالبية العظمى من الأبحاث في مجال القانون الجنائي – على الطابع التطبيقي من حيث الهدف، وعلى الوصف التحليلي من حيث أسلوب التنفيذ، فيما تتمثّل أدوات جمع المعلومات والبيانات في الدراسات الوثائقية والمكتبية.

إنّ تقدير تكاليف الجريمة ضمن إطار مكاني وزماني محدد باستخدام الإحصاءات والبيانات وتطبيق النتائج المستمدة في صياغة سياسة جنائية فعالة واستثمار وظائفها الأخرى أمرٌ ممكن التحقيق. ومن جهة أخرى تُعدّ تكاليف الجريمة موضوعًا أساسيًّا يمكن أن يقدّم وظائف متعددة في مختلف فروع العلوم الجنائية، وذلك في سبيل الوقاية من الجريمة.

**الكلمات المفتاحية:** تكاليف الفعل الجرمي، تكاليف ردّ فعل المجتمع، تكاليف الوقاية، طرق تقدير تكاليف الجريمة.

استشهد بهذه المقالة: عطازاده، س، شادمهر پ.(٢٠٢٥). تحليل تكلفة الجريمة وطرق تقديرها.
مجلة مسار القانون (٤)١، ٥-١.
الناشر: جامعة المصطفى العالمية.

هذه المقالة مفتوحة المصدر بموجب ترخيص CC BY

Doi : https://doi.org/10.22034/mgh.2025.20809.1050

**المقدّمة**

يُعدُّ موضوع تكلفة الجريمة أحد الموضوعات الهامة والمؤثّرة في مباحث العلوم الجنائية؛ حيث ظهرت فكرة تقدير تكاليف الجريمة لأوّل مرّة بشكلٍ بدائيّ في عام ١٩٠١ في تقرير سميث المقدّم إلى اللجنة الدولية للسجون التابعة للمؤتمر الوطني الأمريكي، حيث تناول التقرير تقدير التكاليف العامة لمواجهة الجريمة [Smith, 1901]. وفي البداية كانت طرق تقدير تكاليف الجريمة تعتمد فقط على حساب التكاليف الملموسة والمحسوسة، مثل قيمة الممتلكات المدمرة أو المسروقة، وتكاليف قوات الشرطة والجهات القضائية، وتكاليف الرعاية الطبية وغيرها، لكن تبيّن لاحقًا أنّ هذا النهج لم يكن شاملًا ولا ملائمًا، فعندما أظهرت هذه الدراسات أن تكلفة جريمة السرقة تفوق تكلفة جريمة القتل، برزت عيوب هذا النهج بوضوح، وفي السنوات اللاحقة بُذلت جهود لتطوير طرق جديدة تتجنب هذه الضعف وتقدّم تقديرًا أكثر دقّةً وشموليةً لتكاليف الجريمة، لكن الأدبيات حول هذا الموضوع لا تزال محدودة، ولم تحظَ باهتمام دقيق في المجتمع العلمي الإيراني حتى الآن.

يرى فريق من الباحثين أن تحديد تكاليف الجريمة أمر غير ممكن وغير عملي. [Zimring and Hawkins, 1995: 4] فمثلًا يُطرح السؤال: كيف يمكن تحديد تكاليف جريمة الاغتصاب أو القتل أو حتى الاحتيال بشكلٍ كاملٍ ودقيقٍ؟ وكيف يمكن تقييم حياة إنسان أو صحته بقيمة مالية؟ وهل يمكن فعلًا تحويل الأضرار النفسية الناتجة عن الجريمة إلى قيمة نقدية؟ على النقيض من هذا الرأي، حاول العديد من الكتاب تقديم نظريات وابتكار طرق جديدة لتقدير تكاليف الجرائم، لكن ما يتفق عليه الطرفان هو أنّ حصر وتصنيف تكاليف الجريمة وتحليلها يمكن أن يكون مفيدًا وعمليًا.

تتمتع دراسة وتقييم تكاليف الجريمة والسعي لتقليلها بتاريخ طويل؛ فقد أصبح تقييم تكاليف الجريمة تدريجيًا أداةً لتعزيز كفاءة الموازنة في السياسات الجنائية للدول، مما يُعزّز وعي صانعي السياسات بالآثار السلبية للجريمة على الحياة الاجتماعية والفوائد التي تعود على المجتمع من تقليصها [بابايي وأنصاري، ١٣٩٠، ص ٨٣]. يقدم أنصار التحليل الاقتصادي للقانون الجنائي أسبابًا لتبرير تقييم تكاليف الجريمة، منها:

أوّلًا: إنّ تكاليف الجريمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدل الجرائم؛ فكلما زاد أو قلّ معدل الجرائم، زادت أو قلت تكاليفها بنفس النسبة؛ وبالتالي يضع تقييم تكاليف الجريمة مشكلة الإجرام ضمن أولويات المجتمع التي تتطلب اهتمامًا خاصًا.

ثانيًا: يساعد تقييم تكاليف الجريمة علماء الإجرام في تحديد شدّة وأهمية كلّ جريمة بناءً على حجم الضرر والخسائر الناتجة عنها، مما يتيح وضع ردود فعل فعّالة تتناسب تكاليفها مع تكاليف الجريمة، ويصبح هذا الأمر بالغ الأهمية عندما يواجه متخذو السياسات الجنائية ظاهرتان إجراميتان مختلفتان تتطلبان تدابير مختلفة، وفي ظلّ موارد محدودة تدفع صانع السياسة لاختيار إحدى الأولويات، وهنا يساعد تقييم تكاليف الجريمة في تحديد الموارد اللازمة لكل أولوية، مما يؤدّي إلى اختيار يعزّز الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

ثالثًا: يوفّر تقييم تكاليف الجرائم من جهة أدوات تحليل التكلفة والفائدة في مجال القانون الجنائي، حيث تتطلب تقييم التكاليف والمنافع واختيار الردّ المناسب استخدام هذه الأدوات. ومن جهة أخرى يساعد التقييم المشرعين والقضاة في تجريم السلوكيات وتحديد العقوبات المناسبة مع مراعاة شدة الضرر الواقع على المجتمع [بتولي، ١٣٩٣، ص ١٠].

وفي هذه المقالة سيتمّ في البداية استعراض فوائد ووظائف مناقشة تقدير تكاليف الجريمة في فروع العلوم الجنائية المختلفة، ثم شرح منهج العمل وتسلسل النقاش حول موضوع تقدير تكاليف الجريمة، مع محاولة اتّخاذ الخطوة الأولى في هذا المسار.

إطار نظري للبحث

**١. تصنيف تكاليف الجريمة**

كما ذُكر سابقًا، كان التركيز في مناقشة تقدير تكاليف الجريمة ينصبّ فقط على التكاليف الملموسة والمحسوسة، واستُبعدت التكاليف غير الملموسة من

حسابات تكاليف الجريمة بناءً على تبرير أنّها لا يمكن تقويمها نقديًا؛ ونتيجة لذلك كانت تصنيفات تكاليف الجريمة تتعلق فقط بالتكاليف الملموسة والمحسوسة، ويمكن ملاحظة هذا النهج في تقرير سميث لعام ١٩٠١ المقدم إلى اللجنة الدولية للسجون التابعة للمؤتمر الوطني الأمريكي، حيث ركّز التقرير على تقدير التكاليف العامة لمواجهة الجريمة [Smith, 1901].

وكذلك تناول تقرير دور وسيمبسون لعام ١٩٣١ المقدم إلى اللجنة الوطنية لتطبيق القانون في الولايات المتحدة التكاليف الملحقة بالضحايا، لكنه ظل يتجاهل التكاليف غير الملموسة [Dorr and Simpson, 1931: 71] استمر هذا العيب لسنوات طويلة في الأبحاث المتعلقة بتقدير تكاليف الجريمة، ومن ذلك يمكن الإشارة إلى تقرير لجنة تطبيق القانون وإقامة العدالة التابعة لمكتب رئيس الولايات المتحدة، [President's Commission, 1967: 88] وأيضًا بحث غراي وجولسون [Gray and Joelson, 1979: 15] منذ بداية الثمانينيات، بدأت فكرة إدراج التكاليف غير الملموسة ضمن تقدير تكاليف الجريمة تطرح تدريجيًا، وتم اقتراح طرق لتحقيق ذلك، وسنناقشها في الأقسام اللاحقة .

من بين الذين تناولوا موضوع تصنيف تكاليف الجريمة بشكلٍ مفصّلٍ كان أندرسون، الذي حاول في تصنيفه لتكاليف الجريمة، والذي تضمّن أكثر من ثلاثين بندًا، أن يشمل جميع تكاليف الجريمة، لكن العيب الأساسي في عمله كان عدم تناوله للتكاليف غير الملموسة [Anderson, 1999: Table 3.4, p.630] وبعد عامٍ واحدٍ، أجريت دراسة بواسطة براند وبرايس حول تقدير تكاليف الجريمة [Brand and Price, 2000]، ثم أعيدت مراجعتها في عام ٢٠٠٥ بواسطة دوبرغ وآخرين.

وفي هذه الدراسة تمّ تقديم تقسيم مقبول وشامل نسبيًا لتكاليف الجريمة، شمل أيضًا التكاليف غير الملموسة، وهذا التقسيم هو الذي اتّخذناه أساسًا لعملنا في هذه المقالة؛ وفقًا لهذا التصنيف تمّ تقسيم تكاليف الجريمة إلى ثلاث فئات رئيسية:

١. تكاليف الفعل الإجرامي.

٢. تكاليف رد فعل المجتمع.

٣. تكاليف الوقاية من الوقوع ضحية للجريمة [Dubourg et al, 2005: 34]

وفيما يلي سنقوم بتحليل كلّ فئة من هذه الفئات الثلاث لتكاليف الجريمة بدقّة.

**٢. طرق تقدير تكاليف الجريمة**

الخطوة الأولى هي تصنيف تكاليف الجريمة، يجب السعي لتقديم تصنيف شامل ومحدّد قدر الإمكان يشمل جميع التكاليف التي تترتّب على الجريمة؛ والهدف الأساسي هو معرفة التكاليف التي كانت سترفع عن كاهل الناس والمجتمع لو لم توجد الجريمة، وفي هذه الخطوة يكون الهدف الرئيسي هو عدم إغفال أيّ تكلفة.

الخطوة التالية هي تقويم كلّ من هذه التكاليف نقديًا، بينما يكون هذا الأمر سهلًا نسبيًا بالنسبة للتكاليف المحسوسة والملموسة، فإنّه يصبح صعبًا ومعقّدًا عند التعامل مع التكاليف غير الملموسة مثل الأضرار النفسية والعاطفية، والخوف من التعرّض للجريمة مجدّدًا، وغيرها، ويرى البعض أنّه يجب الاكتفاء باحتساب التكاليف الملموسة فقط؛ لأنّ التكاليف غير الملموسة لا يمكن تقويمها نقديًا [Dorr and Simpson, 1931: 71] [President's Commission, 1967: 88] لكن في المقابل يمكن القول إنّ استبعاد هذه الفئة من التكاليف من تقدير تكاليف الجريمة يعني حذف كلّ تلك الخصائص التي تجعل الجريمة غير مرغوبة؛ ولذا لا مفرّ من تقويم التكاليف الملموسة وغير الملموسة على حدٍّ سواءٍ؛ لأنّ هذا هو السبيل الوحيد للحصول على معيار دقيق ومحدد وقابل للمقارنة، مما يتيح الاستفادة الصحيحة والعلمية من الوظائف المرجوة لتقدير تكاليف الجريمة.

وفي الخطوة الثالثة، يجب جمع الإحصاءات والمعلومات الدقيقة حول حجم الجرائم المرتكبة والتكاليف الناتجة عنها في المجتمع، وفقًا لقائمة أنواع التكاليف التي

تمّ إعدادها في الخطوة السابقة، لمحاولة حساب تكاليف الجريمة مفصلة حسب نوع الجريمة في فترات زمنية ونطاقات مكانية محددة، مثل تكاليف جريمة السرقة أو القتل خلال عام في إيران أو في مدينة طهران وغيرها.

وفي هذا السياق يصبح الوصول إلى بيانات إحصائيات الجرائم المرتكبة، ومعدل الجرائم المظلمة (غير المبلغ عنها)، ومعلومات دقيقة عن تكاليف المؤسسات المختلفة المرتبطة بظاهرة الجريمة أمرًا ضروريًّا، وبالطبع هناك طرق أخرى لحساب تكاليف الجريمة؛ فمثلًا - بدلًا من الدخول في تفاصيل دقيقة لحساب تكلفة جريمة القتل - يتمّ استخدام آليات لتحديد رقم متوسط كتكلفة لكلّ جريمة قتل.

وبعد تحديد تكاليف الجرائم مفصّلةً وإجمالًا في الفترات الزمنية والنطاقات المكانية المطلوبة، تصبح الظروف مهيّأة للاستفادة من الوظائف المرجوّة لتقدير تكاليف الجريمة وتحقيق الأهداف المرغوبة، ونذكر هنا كمثال بعض الأبحاث التي مرّت بهذه المراحل ونتائجها الرئيسية، وجميعها أُجريت بهدف صياغة سياسة جنائية فعّالة:

أثبت ليفيت في عام ١٩٩٦ أنّ احتجاز كل مجرم متكرر في السجن يقلل سنويًا من وقوع ١٥ جريمة في المتوسط، مما يجعل احتجاز هؤلاء المجرمين مجديًا اقتصاديًا، وبالتالي من الأفضل الحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة كشكل من أشكال الردع وإبعادهم [Levitt, 1996: 331].

أثبت كوهين في عام ١٩٩٨ أنّ إصلاح شاب جانح لمنعه من ارتكاب الجرائم مستقبلًا يوفّر ما بين (١,٧) إلى (٢,٣) مليون دولار في المتوسط [Cohen, 1998: 18].

أثبت فارينغتون وويلش في عام (٢٠٠٢) أن تركيب كاميرات المراقبة في المناطق عالية المخاطر والمعرضة للجريمة مجدٍ اقتصاديًّا، حيث تصل نسبة التكلفة إلى الفائدة في هذه البرامج إلى ١:٥. [ Farrington and Welsh, 2002: 268]

أثبت جيل وسبيريغز في عام (٢٠٠٥) من خلال بحث علمي أنّ تركيب كاميرات المراقبة، خاصة في الأماكن المغلقة، فعّال من حيث التكلفة للوقاية من سرقة السيارات والممتلكات الأخرى [Gill and Spriggs, 2005: 314]

### ٣. وظائف تقدير تكاليف الجريمة

إذا تمكّنا من حساب إجمالي التكاليف التي تتسبّب بها الجريمة في المجتمع، فإنّ الفائدة الأولى تكمن في إدراك أهمية ظاهرة الجريمة مقارنة بغيرها من القضايا الاجتماعية [Rudy Haapanen et al, 2009: 2]

الوظيفة الثانية لتقدير تكاليف الجريمة هي تحديد أولويات المؤسسات المسؤولة والمرتبطة بظاهرة الجريمة [المصدر نفسه]. وجميع المؤسسات والهيئات التي تتعامل مع الجريمة - من المؤسسة التشريعية التي تتولى تجريم السلوكيات ونزع الصفة الإجرامية عنها، ووضع العقوبات، وتحديد السياسات العامة لمكافحة الجرائم وتخصيص الميزانيات، إلى الجهاز القضائي المسؤول عن الملاحقة والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبات، وصولًا إلى المؤسسات الأخرى التي تعمل على الوقاية من الجرائم - تضع في كلّ فترة زمنية جريمة أو أكثر ضمن أولويات عملها، فمثلًا في بلادنا ركّزت المؤسّسة التشريعية في فترة ما على الجرائم المنافية للآداب والعفة العامة وشدّدت عقوباتها١، وفي فترة أخرى ركّزت على جريمة استخدام الألقاب والعناوين بطريقة غير قانونية وشدّدت عقوبتها٢، وكذلك قد يركّز

١. قانون طريقة معاقبة الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مشروعة في المجالات السمعية والبصرية لعام (٢٠٠٧)، والذي تم إقراره بعد توزيع فيلم يظهر علاقة خاصة لأحد ممثّلي السينما، وفي الواقع كان يهدف فقط إلى تشديد العقوبات القانونية التي تحمل الاسم نفسه والمُصادق عليها في عام (١٩٩٣).

٢. قانون جرائم الاستخدام غير المشروع للألقاب العلمية لعام ١٣٨٧ (٢٠٠٨)، والذي تم إعداد مشروعه وإقراره بعد استجواب وزير الداخلية آنذاك بسبب استخدامه لشهادة مزورة.

الجهاز القضائي في وقت ما على الجرائم السياسية١، وفي فترة أخرى على الجرائم الاقتصادية٢.

أمّا الشرطة، فقد تعطي الأولوية في فترة لمواجهة ظاهرة الحجاب غير اللائق، وفي فترة أخرى لمواجهة البلطجية والمشاغبين٣، لكن على أيّ أساس يتمّ تحديد هذه الأولويات؟ وكيف يجب أن يتمّ ذلك؟ يبدو أنّ أولويات المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الجريمة في بلادنا لا تُحدد وفق أسس علمية، بل تتأثّر بأحداث عابرة تحدث في المجتمع أو بتوجيهات السلطات العليا التي تلفت انتباه الإعلام ثم الجمهور، وهو ما يتجلّى بوضوح في الأمثلة المذكورة، لكن من الناحية العلمية، يجب أن تُحدد أولويات المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الجريمة بناءً على تقدير تكاليف الجريمة، وببساطة ينبغي أن تكون الجريمة التي تتسبب في أعلى التكاليف هي الأولوية الأولى للمؤسسات المتولية للسياسة الجنائية.

وظيفة أخرى لتقدير تكاليف الجريمة تكمن في صياغة سياسة جنائية فعّالة [Dossetor, 2011: 4] عند تنفيذ برنامج لمواجهة ظاهرة الجريمة، يمكن من خلال تقدير تكاليف الجريمة خلال فترة تنفيذ البرنامج ومقارنتها بفترة ما قبل التنفيذ معرفة حجم تقليص تكاليف الجريمة بسبب البرنامج، ومن خلال مقارنة هذا التقليص مع تكلفة تنفيذ البرنامج يمكن قياس درجة كفاءته، مما يتيح اختيار أفضل البرامج وأكثرها جدوى اقتصادية لمواجهة الجريمة، وبالتالي رسم سياسة جنائية فعّالة.

وظيفة أخرى تتعلق بتقدير تكاليف الجريمة في سياق نظريات العقاب، وفي النظريات الجزائية العادلة، يُقال إنّ الشخص يستحق العقوبة بسبب ارتكابه للجريمة، أي أنّه بما أنّه أساء يجب أن يُعاقب، لكن السؤال عن مقدار الضرر الذي أحدثه ومقدار العقوبة التي يجب أن يتحملها يمكن الإجابة عنه باستخدام تقدير تكاليف الجريمة، ففي البداية يجب فهم مدى شدّة فعل الجاني، ثمّ تحديد العقوبة المتناسبة معه، وفي النظريات النفعية (الفائدة)، تظل شدة الجريمة مهمة أيضًا؛ لأنّ هذه النظريات تركّز على فرض عقوبات متناسبة لتحقيق الردع؛ وبالتالي في كلا النوعين من النظريات، تكون شدة الجريمة عاملًا حاسمًا، وأحد الطرق لتحديد هذه الشدّة هو اللجوء إلى تقدير تكاليف كل جريمة؛ ولذا يحتاج المشرعون الذين يتبنون أيًّا من هاتين النظريتين، عند صياغة نموذج عقوبات الجرائم وتحديد نوع ومقدار العقوبة لكل جريمة، إلى الرجوع إلى آراء الناس وتقدير تكاليف الجرائم في مجتمعهم لتصنيف الجرائم من حيث الشدّة والأهمية [Czabanski, 2008: 57-97]

لكن الوصول إلى هذه الفوائد والاستفادة من هذه الوظائف يتطلب اتّباع مسار محدد، وفي القسم التالي سنوضّح الخطوات التي يجب اتّخاذها في هذا المسار.

٤. تكاليف الفعل الإجرامي

تشمل هذه الفئة من التكاليف تلك التي تنشأ نتيجة وقوع الفعل الإجرامي على الضحية وأقاربها أو الأشخاص الذين يعيشون معها في منزل واحد، وإلى حد ما على المجتمع الذي تعيش فيه الضحية، وهي تشمل التكاليف الملموسة والمحسوسة، وكذلك التكاليف غير الملموسة مثل الأضرار النفسية والخوف من التعرّض للجريمة مجددًا، وفي تقسيم أكثر دقّةً يمكن تقسيم هذه الفئة من تكاليف الجريمة إلى خمس فئات فرعية:

١. الخسائر المالية المباشرة، مثل الممتلكات المسروقة أو المدمرة أو التالفة.

٢. فقدان الوقت بسبب ارتكاب الجريمة.

٣. تكاليف الرعاية الطبية واستعادة الصحة البدنية.

---

١. محاكم الاضطرابات بعد انتخابات (٢٠٠٩ م).

٢. محكمة الفساد الاقتصادي الكبير (٢٠١٢-٢٠١٣).

٣. مشاريع الأمن الأخلاقي والأمن الاجتماعي التي تُتابع بجدية من حين لآخر من قبل قوات الشرطة.

٤. الأضرار النفسية والآلام والمعاناة الناتجة عن الجريمة.

٥. التكاليف الثانوية الناتجة عن جرائم ذوي الياقات البيضاء.

ترتبط هذه التكاليف أساسًا بالضحية، لكن من الواضح أنّ الضحية تشترك في بعض هذه الخسائر مع بقية أفراد المجتمع، فمثلًا قد تُغطي التأمينات جزءًا من تكاليف الرعاية الطبية للضحية، مما يعني أنّ التكاليف تُوزّع على جميع أفراد المجتمع أو على الأقلّ على المؤمن لهم، وإذا لم يتمكن الضحية من الحضور إلى عمله لفترة، فإنّ الشركة التي يعمل بها ستضطر إلى استبداله بشخص آخر، وهو أمرٌ يتطلب وقتًا وتكلفة، مما يجعل جميع أفراد المجتمع أو على الأقلّ موظفي الشركة ومساهميها يتحملون تكاليف إضافية.

أ) الخسائر المالية المباشرة

تُعتبر طريقة تقدير التكاليف في هذه الفئة ذاتية التقرير١ [Webber, 2010: 3] وبما أنّ هذه التكاليف ملموسة ومحسوسة، فلا توجد صعوبة خاصة في تقديرها وتقويمها نقديًا، وتشمل الخسائر المالية المباشرة - على سبيل المثال - الممتلكات المدمرة أو التالفة في جريمة التخريب، والممتلكات المأخوذة في جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة، والممتلكات المسروقة في جريمة السرقة.

يرى بعضهم أنّ التكاليف التي تُنفق لشراء المخدرات أو المشروبات الكحولية أو لإقامة علاقات غير مشروعة تندرج ضمن فئة الخسائر المالية المباشرة [Anderson, 1999: Table 3.4, p.630] لكن هذا الرأي لا يبدو دقيقًا؛ لأنّ الناس ينفقون أموالهم في هذه الحالات برغبتهم ورضاهم، ويتم تبادل المال باتفاق متبادل، وصحيح أنّ المخدرات والكحول والدعارة تُسبب أضرارًا كبيرة وتؤثّر سلبًا على صحة الفرد، لكن العديد من السلوكيات البشرية الأخرى، مثل استهلاك التبغ والسجائر أو تناول الأطعمة والمشروبات الضارّة، تشترك في هذه الخاصية.

ومن وجهة نظر علم الاقتصاد، عندما ينفق شخص ما المال للحصول على سلعة أو خدمة، حتى لو كانت غير قانونية، فإنّ ذلك يعكس قيمة تلك السلعة أو الخدمة بالنسبة له؛ ولذا يبدو أنّه في هذه الحالات يمكن التركيز على حساب التكاليف الاجتماعية والتبعات الاجتماعية والعائلية، بالإضافة إلى النفقات المُنفقة على المواجهة القمعية والمستمرة للجريمة [Phillips and Votey, 1981: 55-56].

وهناك نقاش آخر يتعلق بأنّه عندما يسرق لص مالًا من ضحية، لا يختفي شيء من المجتمع، بل يفقد شخص ما المال ويحصل عليه شخص آخر؛ ولذا هل يجوز احتساب قيمة الممتلكات المسروقة كتكلفة للجريمة؟ هذا النقاش له تاريخ طويل٢ [Dorr and Simpson, 1931: 35] اقترح بعض الباحثين - مثل براند وبرايس وكوهين - التفريق بين تكاليف الجريمة الاجتماعية والتكاليف الظاهرية٣؛ فالتكاليف الظاهرية حسب تعريفهم، هي التكاليف التي تُفرض على شخص معيّن فقط، بينما التكاليف الاجتماعية تُنقص من منافع وثروات المجتمع، فمثلًا يُقال: إنّ قيمة الممتلكات المسروقة تُعتبر من التكاليف الظاهرية التي تهمّ الضحية فقط، بينما قيمة الممتلكات المدمرة أو المحروقة تُعدُّ من التكاليف الاجتماعية؛ لأنها تُنقص من ثروة المجتمع [ Brand and Price, 2000: 58] [Cohen, 2005: 14 ]

لكن هذا الرأي لا يبدو صحيحًا، فالافتراض بأنّ السرقة مجرّد انتقال للممتلكات داخل المجتمع دون موافقة المالك ودون ضرر على المجتمع ليس واقعيًا، وعندما يزداد عدد السرقات في المجتمع، وتُنفق مبالغ طائلة على شراء معدات للوقاية من السرقة، وتُهدر وقت كبير في حماية الممتلكات، كان يمكن استغلاله لأغراض أخرى في المجتمع، وعلاوةً على ذلك عندما يزداد احتمال سرقة ممتلكاتنا، يقلّ حافزنا للعمل والسعي لكسب المزيد من الممتلكات بنفس النسبة؛ ولذا

---

١-self-reported

٢. هذا النقاش يمكن طرحه بالضبط فيما يتعلق ببقية الجرائم المالية التي يتمّ فيها نقل المال إلى المجرم دون موافقة صاحبه، مثل جريمة الاحتيال وخيانة الأمانة وغيرها.

٣. مع أنّ كلّ نقل غير طوعي للمال ليس جريمة، وعلى سبيل المثال، في دفع الضرائب، لا يوجد سوى موافقة ضمنية تستند إلى نظرية العقد الاجتماعي، أو في دفع التعويض لشخص تسبب له ضرر بسبب خطأ مدني، لا توجد موافقة من الدافع ولا يُعتبر ذلك جريمة.

لا يمكن للمجتمع أن يكون غير مبالٍ بهذا الانتقال غير الطوعي للممتلكات أو أن يعتبر نفسه محايدًا ويفصل تكاليفه الاجتماعية عن تكاليف الضحية تحت مسمّى التكاليف الظاهرية.

وبالتالي على عكس رأي بعض الكتاب، لا يمكن للمجتمع أن يكون غير مبالٍ بتكاليف الممتلكات المسروقة، وقد أُثبت بشكلٍ عامٍ أنّ قيمة الممتلكات المسروقة يجب أن تُحسب ضمن تقدير تكاليف الجريمة، لكن السؤال التالي الذي يطرح نفسه هو: هل يجب أن تُحسب تكاليف ومنافع الجاني أيضًا ضمن تحليل التكلفة والفائدة وتقدير تكاليف الجريمة؟

يرى بعض الكتاب أنّ الجاني عضو في المجتمع، وبالتالي يجب أن تُؤخذ تكاليفه ومنافعه في الاعتبار ضمن تحليل التكلفة والفائدة وتقدير تكاليف الجريمة، ويجادلون بأنّ المنافع التي يحصل عليها الجاني من الجريمة هي مقابل الجهود والإجراءات والوقت الذي بذله في ارتكابها [Cook, 1983: 11] [Bentham, 1982: 158]

وفي هذه الحالة تُحسب جهود الجاني وإجراءاته والوقت الذي أنفقه ضمن التكاليف، بينما تُحسب قيمة الممتلكات التي حصل عليها ضمن المنافع. وبمعنى آخر، تُدرج قيمة المال المسروق مرة ضمن التكاليف من منظور الضحية ومرة ضمن المنافع من منظور الجاني، وهذا التحليل يُعدُّ بطريقة ما تعبيرًا آخر عن الرأي الذي طُرح أعلاه حول التفريق بين التكاليف الظاهرية والاجتماعية.

لكن هذا التحليل يبدو مرفوضًا أيضًا: السبب الأوّل لرفضه هو أنّ قيمة المال المسروق قد لا تكون متساوية بالنسبة لمالكه الأصلي والسارق والشخص الذي يشتريه من السارق؛ وبالتالي لا يمكن القول إنّ المال قد انتقل فقط من شخص إلى آخر [Posner, 1985: 1195]

والسبب الآخر في هذا التحليل هو أنّ المنافع التي يحصل عليها الجاني من الجريمة ليست مقابل إجراءاته وجهوده والوقت الذي أنفقه، وهذا التحليل الذي يهدف إلى إضفاء الشرعية على هذه المنافع وتبرير احتسابها في تحليل التكلفة والفائدة غير مقبول؛ لأنّ المنافع الناتجة عن الجريمة بالنسبة للجاني هي مقابل مخاطر تحمل العقوبة [Blumstein and Cohen, 1980: 235]

لكن السبب الرئيسي لرفض هذا التحليل هو أنّنا لا يمكن أن نعترف بإجراءات المجرمين والمنافع التي يحصلون عليها من الجريمة ونحسبها، ففي الواقع أنّ المنفعة الناتجة عن الجريمة هي بالضبط ما تجمعنا لمواجهته والعمل على القضاء عليه؛ لذا لا يمكن الاعتراف بها أو إدراجها في حساباتنا؛ لأنّ ذلك يعني بطريقة ما اعتباره مشروعًا وصحيحًا. وبمعنى آخر في تحليلات التكلفة والفائدة، لا يمكننا احتساب المنافع التي لم يتم توفير مقابل لها للطرف الآخر؛ لأنّ رضاه لم يُحصل عليه، وهذه المنافع غير مشروعة.

ومع ذلك يجب الاعتراف بوجود فرق بين حالة سرقة المال وحالة تدميره أو حرقه، وفي الحالة الثانية يكون الضرر أكثر شدّةً، لكن عدم ذكر قيمة المال المسروق ضمن تكاليف الجريمة أو اعتباره منفعة للجاني بناءً على الأسباب المذكورة أعلاه غير مقبول.

كما يمكن طرح نقاش مماثل حول تنفيذ العقوبة: هل يجب احتساب الألم والمعاناة الناتجة عن تنفيذ العقوبة ضمن تكاليف الجريمة؟ وبالتأكيد أنّ الأضرار التي يتعرّض لها أقارب الجاني نتيجة تنفيذ العقوبة ضدّه تُعدُّ جزءًا من تكاليف الجريمة الناتجة عن ردّ فعل المجتمع تجاه الجريمة، لكن الألم والمعاناة التي يعانيها الجاني نفسه جراء تنفيذ العقوبة لا يمكن اعتبارها ضمن تكاليف الجريمة؛ وذلك - أوّلًا - لأنّ الألم والمعاناة الناتجة عن العقوبة ليست متساويةً لجميع المجرمين، وقد لا يعانون من أيّ ألم أو معاناة أحيانًا. وثانيًا فإنّ تنفيذ العقوبة - بناءً على أيّ نظرية عقابية نؤمن بها - عملٌ مشروعٌ يجب أن يتحمّله الجاني؛ وبالتالي لا يمكن اعتبار الألم والمعاناة الناتجة عنها ضمن تكاليف الجريمة.

ب) فقدان الوقت بسبب وقوع الجريمة

يفقد الضحية جزءًا من وقته نتيجة ارتكاب الجريمة ضدّه، وينتج هذا الفقدان عن التداعيات المادية والنفسية للجريمة، فمثلًا يضطر الضحية إلى قضاء

بعض الوقت في التوجه إلى أجهزة العدالة الجنائية، وكما أنّ الضحية قد يصاب في بعض الحالات بأمراض نفسية مثل الاكتئاب بعد الجريمة، مما يجعله يبقى في المنزل لفترة، ويجب احتساب قيمة الوقت الذي يفقده الضحية كجزء من تكاليف الجريمة، وفي الحالات التي يؤدّي فيها الجريمة إلى وفاة الضحية، ينبغي أن تُعادل هذه القيمة قيمة حياة إنسان.

الطريقة الأكثر شيوعًا لتقدير التكاليف في هذه الفئة هي طريقة "الإنتاجية أو القدرة المفقودة"١، وفي هذه الطريقة تُحسب عدد الساعات التي يفقدها الضحية نتيجة الآثار المادية والنفسية للجريمة لتحديد عدد الأيام التي غاب فيها عن العمل، ثم بناءً على عدد الساعات التي كان يعملها يوميًا، وبالتالي عدد الساعات التي غاب عنها، وبمراعاة أجر كلّ ساعة عمل، تُحسب قيمة الوقت الذي فقده الضحية نتيجة الجريمة [Martin, 1964: 595]

النقد الأوّل الموجّه لهذه الطريقة هو أنّ قيمة الوقت المفقود للضحية تُحسب من وجهة نظر الآخرين وليس من وجهة نظره الشخصية [Freeman, 2003: 302] فمثلًا إذا قلل شخص ما ساعة عمل يوميًا ليحصل على ساعة إضافية من وقت الفراغ، فهذا لا يعني أنّ قيمة يومه أقلّ من الآخرين، بل على العكس، يعني أنّ ساعة الفراغ الإضافية أكثر قيمة بالنسبة له من دخل ساعة عمل، وكما ذُكر تتجاهل هذه الطريقة التقييمات الشخصية وتركّز فقط على قيمة وقت الشخص من منظور الآخرين، والحد الأدنى لمعالجة هذا العيب هو أخذ متوسط ساعات العمل المعتادة للأفراد في مثل هذه الحالات.

مشكلة أخرى تواجه هذه الطريقة هي تحديد قيمة وقت الأشخاص الذين لا يمتلكون وظيفة، مثل الطلاب، أو الشباب الباحثين عن عمل، أو ربات البيوت؛ ولمعالجة هذا العيب اقترح دولان وآخرون طريقة جديدة تُسمّى "المنتج"٢، حيث يُقترح احتساب قيمة يوم مفقود لكل فرد في المجتمع بناءً على متوسط دخل أفراد المجتمع [Dolan et al, 2005: 995] وهذا النهج رغم أنّه صحيح سياسيًا ويذكر بمبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، إلا أنه غير صحيح اقتصاديًا؛ لأنّ دخل أفراد المجتمع يختلف بشكل كبير من جهة، واحتمال تعرضهم للجريمة ليس متساويًا من جهة أخرى، بينما تفترض هذه الطريقة أنّ الضحايا يتم اختيارهم عشوائيًا من المجتمع، لكن يبدو أنّ قبول رأي دولان وآخرين بالنسبة للأشخاص غير العاملين قد يكون عمليًا ومقبولًا؛ بشرط افتراض أنّ قيمة ساعة كل فرد من هؤلاء تساوي قيمة ساعة الآخرين.

ولتقدير التكاليف في الحالات التي تؤدّي فيها الجريمة إلى فقدان حياة إنسان، الرأي الأول يعتمد على نهج "القدرة أو الإنتاجية المفقودة"، وفي هذا النهج يتمّ تحديد مبلغ بناءً على وظيفة الفرد، وعدد الساعات التي كان يعملها يوميًا، ودخله الشهري حتى نهاية متوسط العمر المتوقع للإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه، ليُعتبر ذلك تقديرًا لقيمة حياته.

الآراء الأحدث في هذا المجال تعتمد على نظرية "الاستعداد للدفع"٣، ومن الجدير بالذكر أنّ الهدف هنا ليس تحديد قيمة حياة الإنسان بحد ذاتها، بل تحديد قيمة الحفاظ على الحياة، أو بمعنى آخر، قيمة منع وفاة إنسان [Gould and Thaler, 1980: 11] إحدى الطرق المعتمدة على نظرية الاستعداد للدفع تُجادل بأنّ البشر يواجهون مخاطر يومية في حياتهم أثناء القيادة والعمل والراحة وغيرها، ويتخذون قرارات وينفقون مبالغ لتقليل هذه المخاطر؛ فإذا كانوا مستعدين لدفع دولار واحد لتجنّب خطر مميت باحتمال واحد في المليون، مثل شراء جهاز إنذار للدخان في حالات الحريق، فهذا يعني أنّ قيمة الحفاظ على حياة إنسان، وإحصائيًا تُقدر بمليون دولار [Viscusi and Aldy, 2003: 22] تظهر هذه الطريقة في كتابات كوهين وأندرسون؛ حيث قدّر كوهين قيمة الحفاظ على حياة إنسان بمليونين دولار [Cohen, 1988: 554]، بينما قدّرها أندرسون بـ٦,١ مليون دولار باستخدام الطريقة نفسها [Anderson, 1999: 644].

---

١ -Lost Productivity[1]

[2] -Lost Output

[3] -Willingness-to-Pay

طريقة أخرى تعتمد على نظرية الاستعداد للدفع تتمثل في السؤال المباشر للناس عن هذا الأمر، وهي طريقة طرحها شيلينغ لأول مرة١ [Schelling, 1968: 129] وتشير الأبحاث إلى أنّ هذه الطريقة تؤدّي إلى أرقام أعلى؛ حيث قدّر كوهين قيمة الحفاظ على حياة إنسان بـ٩,٧ مليون دولار بهذه الطريقة [Cohen et al, 2004: 130].

إذا اعتمدنا تقييمنا على الطرق المبنية على نظرية الاستعداد للدفع، فإنّ أعلى قيمة ستكون لحياة الإنسان؛ وبالتالي ستكون جريمة القتل هي الأكثر تكلفة، وانتقد بعضهم هذا النهج بحجة أنّه في تقدير تكاليف الجريمة وتقويمها نقديًا - وهو أمر ملموس ومحسوس - يتمّ النظر إلى قيم مثل حياة الإنسان من منظور ذاتي وغير ملموس (نظرية الاستعداد للدفع) بدلًا من منظور عيني وملموس (نظرية الإنتاجية المفقودة)[Diamond and Hausman, 1994: 50] وفي الردّ على ذلك يمكن القول إنّ جميع التقييمات التي تُشكّل أساس اتّخاذ القرارات والسياسات الحكومية تأخذ في الاعتبار قيمًا مثل الحياة، والحرية، والرفاهية من منظور ذاتي ومن وجهة نظر عامة الناس، وتُولي هذه القيم أقصى درجات الاهتمام، ولا يوجد سبب يجعل مسائل العدالة الجنائية استثناءً من ذلك.

بناءً على ما سبق، فإنّ رأي تقرير دور وسيمبسون للجنة الوطنية لتطبيق القانون في الولايات المتحدة عام ١٩٣١، الذي يقول إنه "في مواجهة قضايا حياة الإنسان والأمن الشخصي، تُؤخذ الاعتبارات الاقتصادية فقط في الحسبان" [Dorr and Simpson, 1931: 379]، يفتقر إلى أساس علمي، ليس فقط لأنّ طرق تقدير تكاليف الجريمة قد تحسّنت، بل لأنّ التقدير بهذه الطرق العينية والملموسة يُخفي عنا الأهمية الحقيقية للجرائم وشدّتها النسبية مقارنة ببعضها، ويؤدّي إلى فهم غير صحيح للناس، وتقدير تكاليف الأمان الحقيقية وطلب الناس الفعلي له بأقل مما هو في الواقع.

ج) تكاليف الرعاية الطبية واستعادة الصحة البدنية

تتسبّب بعض الجرائم في أمراض وإصابات تتطلب رعاية طبية، وتُعدُّ تكاليف هذه الرعاية جزءًا من التكاليف الظاهرة للجريمة، لكن تكاليف الرعاية الطبية واستعادة الصحة البدنية للضحية ليست مساوية لتكاليف الضرر نفسه، فمثلًا إذا نجا شخص من حادث، فستترتّب عليه تكاليف طبية مرتفعة تشمل العمليات الجراحية والتأهيل وغيرها، بينما إذا توفّي لن تكون هناك حاجة لهذه التكاليف؛ وبالتالي في الحالة الأولى تكون تكاليف الرعاية الطبية هي السائدة، بينما في الحالة الثانية تكون تكاليف الضرر أكبر، وفي هذه الفئة يتمّ التركيز فقط على تكاليف الرعاية الطبية واستعادة الصحة البدنية، بينما تُدرج تكاليف الأضرار النفسية والآلام والمعاناة في الفئة التالية.

د) الأضرار النفسية والآلام والمعاناة الناتجة عن الجريمة

بعد وقوع الجريمة تتعرض الضحية وأقاربها لأضرار نفسية وآلام ومعاناة كبيرة، منها القلق والاضطرابات النفسية، والآلام الجسدية، والشعور بالضعف وفقدان الثقة بالنفس، وانخفاض جودة الحياة، وغيرها، وتشير الدراسات إلى أنّ الأشخاص الذين يتعرضون للجريمة يعانون من زيادة في الخوف من التعرّض للجريمة مجددًا لعدة أشهر، مما يجعلهم عرضة للأضرار النفسية الناتجة عن التوتر المرتبط باحتمال تكرار الجريمة [Cohen, 2005: 54].

وفي هذه الفئة من تكاليف الجريمة، وعلى عكس تكاليف الرعاية الطبية التي تكون قيمتها المالية واضحة تمامًا، فإنّ قيمة هذه التكاليف من الناحية المالية ليست واضحة بطبيعتها، وعلى الرغم من أنّه يمكن تحمّل بعض التكاليف لتخفيف أو علاج بعض هذه الأضرار النفسية والآلام، مثل زيارة طبيب نفسي، إلّا أنّ هذه التكاليف لا يمكن أن تُعادل بأيّ حال تكاليف الضرر النفسي نفسه. ومن ناحية أخرى لا توجد طريقة واضحة لتقدير تكاليف الأضرار النفسية، ومع ذلك فإنّ هذه الفئة من التكاليف تُعتبر مهمة للغاية، وربما تكون الأكثر أهمية بين تكاليف الجريمة [Cohen, 2005: 57] وفي النهاية يُقترح استخدام طريقة السؤال المباشر ضمن نظرية "الاستعداد للدفع" لتحديد التقدير المالي لتكاليف كلّ جريمة بناءً على فهم الناس لشدّة الأضرار النفسية والآلام والمعاناة الناتجة عنها.

١- ستتم لاحقًا تقديم شروحات أكثر تفصيلًا حول هذه المنهجية حسبما تقتضيه طبيعة النقاش.

من الجدير بالذكر أنّ طريقة السؤال المباشر لا تتعلق بقيمة الأضرار الناتجة عن الجريمة، بل بقيمة الوقاية من وقوعها، فمثلًا يُسأل الناس: "ما المبلغ الذي تعتقدون أنه يجب إنفاقه لتقليل جريمة الاغتصاب بنسبة (١٠٪) في مجتمع تسجل فيه (١٢٠٠) حالة سنويًا ؟"، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الفرد نفسه يُعتبر معرضًا للجريمة بنفس النسبة التي يتعرض لها بقية أفراد المجتمع عادةً، ويُطرح هذا السؤال أيضًا عن جرائم أخرى، ويجيب الناس بناءً على إدراكهم لمجموع الأضرار والتكاليف المادية وغير المادية التي تُسببها الجريمة عادةً، مما يوضح أيضًا النسبة بين شدة الجرائم؛ وبالتالي تتيح هذه الطريقة تحديد قيمة مالية متوسطة لكل جريمة دون الخوض في تفاصيل التكاليف الدقيقة لكل حالة على حدة، فمثلًا يمكن القول إنّ تكلفة جريمة الاغتصاب المتوسطة في الولايات المتحدة تُقدر بـ٤,٥ مليون دولار، دون الحاجة إلى تفصيل تكاليف كل حالة اغتصاب على وجه الخصوص.

طريقة أخرى يمكن استخدامها هي طريقة "جودة سنة الحياة"١ (QLAY)، والتي تتضمن أيضًا استخدام نظرية الاستعداد للدفع، وفي هذه الطريقة يُحدد طيف يتراوح بين الرقم الواحد للشخص السليم والرقم الصفر للشخص المتوفّى، وعندما يحدث شيء سلبي يؤثر على الصحة النفسية أو البدنية للشخص، يفقد جزءًا من قيمة (QLAY) الخاصة به، فمثلًا إذا أصيب شخص في حادث وأصبحت جودة حياته (٨٠٪) لمدة عام، ثم (٩٠٪) في العام التالي أثناء تعافيه، فإنه يكون قد خسر (٠,٣) من (QLAY) خلال العامين بسبب تلك الإصابة. يجب أن يحدد مقدار جودة الحياة المفقودة سنويًا من قبل خبراء طبيين وأطباء نفسيين. اقترح دولان، واضع هذه النظرية، باستخدام طرق تعتمد على نظرية الاستعداد للدفع، مبلغًا يقارب (١٢٠) ألف دولار كقيمة لجودة سنة حياة واحدة (QLAY)، وفي المثال أعلاه سيكون الشخص مستحقًا لتعويض قدره (٣٦) ألف دولار٢ [Dolan et al, 2005: 965].

هـ) التكاليف الثانوية الناتجة عن جرائم ذوي الياقات البيضاء

يرى ساذرلاند أنّ جرائم ذوي الياقات البيضاء، بالإضافة إلى الآثار الأولية التي تمت مناقشتها، لها آثار ثانوية أيضًا، فهو يعتقد أنّ هذه الجرائم تُفقد الثقة في البيئة الاقتصادية، وتُضعّف الأخلاق الاجتماعية، وتُدمّر روح الثقة الاجتماعية التي تُعدّ رأس مال كبير لتحقيق أهداف المجتمع، خاصة في المجال الاقتصادي [Moore and Mills, 1990: 418] وعلى سبيل المثال - من ناحية - لم يعد بإمكان الناس الوثوق بالشركات والمؤسسات التجارية الكبرى والاستثمار فيها. ومن ناحية أخرى، عندما يرى الناس أنّ المسؤولين العموميين يرتكبون تجاوزات مالية أو يعجزون عن ملاحقة المجرمين المتنفذين من ذوي الياقات البيضاء ومنع تجاوزاتهم، يفقدون ثقتهم بهؤلاء المسؤولين والحكومة والنظام، وعلاوة على ذلك عندما يرتكب المسؤولون العموميون والأفراد المتنفذون في المجتمع - أي ذوو الياقات البيضاء - جرائم وتجاوزات، لا يمكن توقع أن يظل الشباب والناس ملتزمين بالنزاهة والامتثال للقانون.

وبالتالي يمكن ذكر الآثار التالية كآثار ثانوية لجرائم ذوي الياقات البيضاء، والتي تفرض على المجتمع تكاليف باهظة وغير قابلة للتقدير بدقة:

١. انخفاض الاستثمار الداخلي والخارجي.

٢. تقلص إيرادات الحكومة.

٣. تراجع دافعية الناس وجهودهم لتحقيق التخصص والمهارة.

٤. إضعاف الأخلاق والثقة الاجتماعية.

٥. تآكل ثقة الناس بالمسؤولين وزيادة تكاليف الخدمات العامة.

٥. تكاليف ردّ فعل المجتمع

---

١ -Quality Adjusted Life Year (QLAY)

٢ . هناك العديد من الأبحاث التي تشرح وتقارن بين منهجيتي "جودة سنة الحياة" و"الاستعداد للدفع"، مع ذكر العديد من المزايا والعيوب لكل منها، وكما توجد منهجيات أخرى أقلّ قبولًا لتقدير تكاليف الجريمة في جوانب مختلفة، والتي تتطلب مناقشة منفصلة، ولكن في سياق هدف هذا المقال، يبدو هذا القدر كافياً. لمزيد من المناقشة التفصيلية حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى مشروع "المنهجيات الأساسية لتقدير تكاليف الجريمة" الذي نفذته اللجنة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي خلال الأعوام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩.

تُعدُّ تكاليف ردّ فعل المجتمع تجاه الجريمة الفئة الأكثر شهرة بين تكاليف الجريمة. فقد تناول سميث في تقريره لعام ١٩٠١ إلى اللجنة الدولية للسجون التابعة للمؤتمر الوطني الأمريكي هذه الفئة من التكاليف فقط، كما حظيت دائمًا باهتمام في الأبحاث اللاحقة حول تكاليف الجريمة، وتشمل هذه التكاليف أمورًا واضحةً وجلية مثل تكاليف الشرطة، والنيابة العامة، والمحاكم الجنائية، والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ العقوبات مثل السجون، ومؤسسات الرعاية بعد الخروج من السجن. في الدول المتقدمة، تكون التكاليف المُنفقة في كل من هذه المؤسسات واضحة ومحددة وتُعلن سنويًّا.

ومن الجدير بالذكر أنّ تدابير ردّ فعل المجتمع تجاه الجريمة تختلط أحيانًا بتدابير أخرى، فمثلًا يُعتبر حراس الغابات في المناطق المحمية ضباطًا قضائيين خاصّين، رغم أنّ لديهم مهامًّا أخرى مثل إرشاد الزوار وجمع المعلومات عن حالة المناطق المحمية والمساعدة في صيانتها وحمايتها، وكذلك يقوم موظفو المتاجر الكبرى بوضع البضائع على الرفوف ومساعدة العملاء، مع مراقبتهم لمنع السرقة، أو على سبيل المثال تتحمل منظمة الإطفاء تكاليف في حال وقوع جريمة حريق متعمد، رغم أنّ هذا ليس مهمتها الأساسية؛ ولذا فإنّ تكاليف الشرطة والنيابة والمحاكم الجنائية ومؤسسات تنفيذ العقوبات والرعاية ما بعد السجن ليست التكاليف الوحيدة التي يتحملها المجتمع كرد فعل تجاه الجريمة.

علاوةً على ذلك، حتى لو حُسبت بدقّة تكاليف المؤسسات الأخرى التي تستخدم الضرائب العامة وتُنفق أحيانًا على ردود فعل تجاه الجريمة، فإنّ الحساب لن يشمل كل شيء؛ وذلك لأنّ عملية جمع الضرائب نفسها مكلفة، وتؤدّي إلى ارتكاب جرائم أخرى مثل التهرب الضريبي، وكما أنّ فرض الضرائب بحد ذاته يُخرج الاقتصاد من حالته الطبيعية ويُسبّب له ضررًا، وهذه في الحقيقة آثار غير مباشرة للجريمة لم تُحسب حتى الآن في أي دراسة حول تقدير تكاليف الجريمة. [Stuart, 1984: 412]

٦. تكاليف الوقاية من التعرض للجريمة (الضحية)

ما تمّ ذكره في تكاليف ردّ فعل المجتمع يتعلق بالتكاليف التي تُنفق من الميزانية العامة كردّ فعلٍ على الجريمة، لكن بمعزل عن هذه التكاليف، ينفق الأفراد أنفسهم مبالغ لزيادة الأمان في حياتهم، وهناك نقطتان مهمتان تستحقان النقاش هنا:

الأولى: يرى بعض الباحثين أنّ التكاليف الشخصية لتقليل الجريمة لا تُقلل الجرائم في النهاية، بل تُغيّر الضحية أو الهدف من الجريمة، لكن ميكوس يعارض هذا الرأي، مؤكّدًا أنّ مجرّد انتقال الجريمة من ضحية أكثر حساسية لتأثيرات الجريمة إلى ضحية أقل حساسية يُقلل من نطاق آثار الجريمة وتكاليفها. [Mikos, 2006: 319]

الثانية: تتمحور حول أنّه عندما تزداد التكاليف العامة لتقليل الجريمة، قد يقلّل الأفراد من إنفاقهم الشخصي لهذا الغرض، مما قد يؤدّي إلى عدم انخفاض الجريمة بالقدر المتوقّع [Mikos, 2006: 322].

يدرك الجميع أنّهم قد يصبحون ضحايا للجريمة؛ ولذلك يتخذون إجراءات لتقليل مخاطر التعرّض لها، مثل شراء أدوات ومعدات أمنية كالأقفال، وأجهزة الإنذار، وكاميرات المراقبة، أو قضاء وقت في مراقبة ممتلكاتهم أو قفل الأبواب وفتحها، وادّعى أندرسون في دراسة أنّ كلّ شخص بالغ يقضي يوميًّا دقيقتين في فتح وإغلاق الأقفال، وأكثر من دقيقتين في البحث عن مفاتيحه [Anderson, 1999: 632] وكما يتجنّب الناس بعض الأشخاص والأماكن والأنشطة؛ لأنّهم لا يستطيعون الوثوق بالآخرين بسهولة، فمثلًا قد يمتنع شخص عن المشي ليلًا في الحديقة خوفًا من السرقة، أو يتجنّب الذهاب إلى مكان ترفيهي خوفًا من السطو، أو يمتنع عن الاستثمار في نشاط اقتصادي خوفًا من الاحتيال.

بعض هذه التكاليف، مثل شراء المعدات الأمنية، يمكن حسابها بسهولة، وبعضها الآخر يندرج تحت فئة الوقت المفقود، لكن هناك فئة مثل تجنب بعض الأشخاص والأماكن والأنشطة التي تُقلل من مستوى معيشة الأفراد لا يمكن تقديرها أو تقويمها نقديًا بسهولة، كما أنّ نهج "الاستعداد للدفع" يشمل فقط التكاليف التي يرغب الناس في إنفاقها من الميزانية العامة لتقليل الجريمة، ونستخدم هذه الطريقة لتحديد أهمية وشدة وقيمة إجمالي التكاليف التي تُسببها جريمة

معينة من وجهة نظر الناس، لكن هذا المبلغ منفصل عن المبالغ التي قد يرغب الأفراد في إنفاقها لحماية أنفسهم شخصيًا؛ وبالتالي لا يمكننا استخدام هذه الطريقة لحساب هذه الفئة من تكاليف الجريمة.

**النتيجة**

تُعدُّ معدلات الجريمة المرتفعة - في الوقت الحاضر - إحدى المشكلات البارزة في معظم الدول، وتُعتبر الجريمة والانحرافات الاجتماعية من أكثر القضايا تعقيدًا التي تواجه البشرية في المجتمعات المعاصرة، ومن نتائجها السلبية إلحاق أضرار مادية ومعنوية جسيمة وتدني مستوى الأمان بين أفراد المجتمع، وعلى أيّ حال، فإنّ وقوع الجريمة يترتب عليه تكاليف متنوعة ومختلفة، وتسعى هذه المقالة إلى تحليل أنواع تكاليف الجريمة على مستويات مختلفة، ومحاولة تقديم حلول لتقدير كلّ من هذه التكاليف وتقويمها بالعملة المتداولة، لكن تقدير تكاليف الجريمة في نطاق مكاني وزماني محدد باستخدام الإحصاءات والمعلومات والبيانات، واستخدام النتائج المستخلصة في صياغة سياسة جنائية فعالة والاستفادة من الوظائف الأخرى لهذا الموضوع، سيكون من الخطوات التالية. ومن جهة أخرى يُعدُّ موضوع تكاليف الجريمة مسألة أساسية يمكن أن تكون لها وظائف متعددة في مجالات مختلفة من العلوم الجنائية، خاصّةً في سياق الوقاية من الجريمة.

يجب أن تشمل تكاليف الجريمة الناتجة عن توقع وقوع الجريمة تلك التكاليف التي تنشأ نتيجة تغيير السلوك لتقليل مخاطر التعرّض للجريمة، مثل التكاليف الإضافية للتنقّل والنقل وغيرها من الظروف الناتجة عن ارتكاب "الفعل الإجرامي"، أو "تكاليف ردّ فعل المجتمع تجاه ظاهرة الجريمة"، و"تكاليف الوقاية من الجريمة أو التعرّض لها"، وكما تُقسّم تكاليف "الفعل الإجرامي" نفسها إلى الخسائر المباشرة، والوقت المفقود، وتكاليف الرعاية الطبية واستعادة الصحة البدنية؛ لأنّ التكاليف غير الصحية المتعلقة بتغيير السلوك وتغيير النظرة تجاه ردّ فعل المجتمع تُؤخذ في الاعتبار أيضًا، وبالإضافة إلى ذلك تشمل تكاليف الصحة الناتجة عن السلوكيات المُقللة للصحة، والتفاعلات النفسية غير المباشرة (الألم والمعاناة الناتجة عن الجريمة)، وانخفاض النشاط البدني للأفراد على المدى الطويل، وتقلص رأس المال الاجتماعي، ومن ناحية أخرى تُعدُّ تقييم قيمة الضرر الصحي الناتج عن ارتكاب الجريمة في المجتمع إحدى تكاليف الجريمة الأخرى التي يتعين تقديرها.

وتشمل تكاليف الأضرار النفسية والآلام والمعاناة الناتجة عن الجريمة، والتكاليف الثانوية الناتجة عن جرائم ذوي الياقات البيضاء، وتكاليف "ردّ فعل المجتمع" التي تتضمن تكاليف الملاحقة والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبة، و"تكاليف الوقاية" التي تُقسّم إلى تكاليف مادية وغير مادية.

وباختصار تمت مناقشة دقيقة لتقدير جميع أنواع تكاليف الجريمة وطرق تقويمها نقديًا، وفي بعض الحالات التي كانت فيها التكاليف مادية، كان ذلك سهلًا، لكن في الحالات الأخرى تُعتبر طريقتا "الاستعداد للدفع" و"جودة سنة الحياة" أكثر علمية ودقة مقارنة بالطرق الأخرى، وفي الخطوات التالية يجب تقدير تكاليف الجريمة في نطاق مكاني وزماني محدد، واستخدام البيانات الناتجة لصياغة سياسة جنائية فعّالة والاستفادة من الوظائف الأخرى لهذا الموضوع.

**المقترحات**

١. ضرورة اهتمام المشرّع في القوانين الجنائية والإجراءات القضائية بموضوع تقدير تكاليف الجريمة، مع التركيز على المؤسسات المتولية للسياسة الجنائية.

٢. تحليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للجرائم مفصّلة حسب نوع الجريمة وظروف وقوعها.

٣. تحليل اقتصادي لتكاليف الجريمة من منظور القانون الجنائي، مع التركيز على الوقاية من السلوكيات الإجرامية للمجرمين والضحايا بهدف تقليل تكاليف الجريمة.

**تعارض المنافع**

بناءً على إفادة مؤلف هذه المقالة، لا يوجد تعارض مصالح.

**الشكر و التقدير**

نشكر معاون البحوث المحترم وزملاء قسم النشر، ورئيس التحرير، وجميع الزملاء في كلية العلوم والمعارف العالي التابع لمجمع المصطفى (ص) العالمي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى المحكمين المحترمين على تقديم ملاحظاتهم البناءة والعلمية.

**المصادر**

بابايي، محمد علي وأنصاري، إسماعيل (١٣٩٠)، تحليل هزينه هاى جرم، نشريه علمي پژوهشي نامه، مفيد، شماره ٩٤.

بتولي سيد حسن (١٣٩٣)، بررسى چگونگى برآورد هزينه ها و تحليل جرم،فصلنامه كار آگاه، دوره دوم سال هفتم ، بهار ٩٣، شماره ٢٦، صص ٢٠-٩.

Anderson, David A. (1999), The Aggregate Burden of Crime, Journal of Law and Economics, vol. 42.

Bentham, Jeremy (1982 [1789]), An Introduction to the Principles of Morals and Legislation [ed. by J.H. Burns, H.L.A. Hart], Methuen, London/New York.

Blumstein, Alfred; Cohen, Jacqueline (1980), Sentencing of Convicted Offenders: An Analysis of the Public's View, Law and Society Review, vol. 14.

Brand, Sam; Price, Richard (2000), The Economic and Social Costs of Crime, Home Office Research Study 217, London.

Cohen, Mark A. (1988), Pain, Suffering, and Jury Awards: A Study of Cost of Crime to Victims, Law and Society Review, vol. 22.

Cohen, Mark A. (1998), The Monetary Value of Saving a High-Risk Youth, Journal of Quantitative Criminology, vol. 14.

Cohen, Mark A.; Rust, Roland T.; Steen, Sara; Tidd, Simon T. (2004), Willingness-To-Pay For Crime Control Programs, Criminology, vol. 42.

Cohen, Mark A. (2005), The Costs of Crime and Justice, Routledge, New York.

Cook, Philip (1983), Costs of Crime [in:] Encyclopedia of Crime and Justice [ed. by Sanford H. Kadish], Free Press, New York.

Czabanski, Jacek (2008), Estimates of Cost of Crime: History, Methodologies and Implications, Springer, Heidelberg.

Diamond, Peter A.; Hausman, Jerry A. (1994), Contingent Valuation: Is Some Number Better than No Number?, Journal of Economic Perspectives, vol. 8.

Dolan, Paul; Loomes, Graham; Peasgood, Tessa; Tsuchiya, Aki (2005),

Estimating the Intangible Victim Costs of Violent Crime, British Journal of Criminology, vol. 45.

Dorr, Goldthwaite H.; Simpson, Sidney P. (1931), Report on the Cost of Crime and Criminal Justice in the United States, National Commission on Law Observance and Enforcement, Washington, DC.

Dossetor, Kym (2011), Cost-benefit analysis and its application to crime prevention and criminal justice research, Australian Institute of Criminology, Canberra.

Dubourg, Richard; Hamed, Joe; Thorns, Jamie (2005), The Economic and Social Costs of Crime Against Individuals and Households 2003/04, Home Office Online Report 30/05.

Farrington D.P.; Welsh, B.C. (2002), Crime prevention effects of closed circuit television: a systematic review, Home Office Study 252, London.

Freeman, Myrick A. (2003), The Measurement of Environmental and Resource Values (2nd edn), Resources for the Future, Washington, DC.

Gill, Martin; Spriggs, Angela (2005), Assessing the Impact of CCTV, Home Office Research Study 292, London.

Gould,William; Thaler, Richard (1980), Public Policy Towards Life Saving: Maximize Lives Saved vs. Consumer Spending, NBER Working Paper Series, Working Paper 419, Massachusetts.

Gray, Charles M.; Joelson, Mitchell R. (1979), Neighborhood Crime and the Demand for Central City Housing [in:] The Costs of Crime [ed. by Charles M. Gray], Sage, Thousand Oaks, CA.

Levitt, Steven D. (1996), The Effect of Prison Population Size on Crime Rates: Evidence from Prison Overcrowding Litigation, Quarterly Journal of Economics, vol. 111.

Martin, J.P.; Bradley, J. (1964), Design of a Study of the Cost of Crime Current Survey: Research and Methodology, British Journal of Criminology, vol. 4.

Mikos, Robert A. (2006), 'Eggshell' Victims, Private Precautions, and the Societal Benefits of Shifting Crime, Michigan Law Review, vol. 105.

Moore, Elizabeth; Mills, Michael (1990), The Neglected Victims and Unexamined Costs of White-Collar Crime, Crime & Delinquency, vol. 36.

Phillips, Llad; Votey, Harold L. (1981), The Economics of Crime Control, Sage, Thousand Oaks, CA.

Posner, Richard A. (1985), An Economic Theory of the Criminal Law, Columbia Law Review, vol. 85.

Katzenbach, Nicholas B. et al. (1967), The Challenge of Crime in a Free Society, President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, Washington, DC.

Haapanen, Rudy; Goodman, Gail S.; Cordon, Ingrid M.; O'Brien, Shay K. (2009), The Cost of Crime: Issues for California-Specific Estimation, Department of Corrections and Rehabilitation of California, Center for Public Policy Research, University of California, Davis.

Schelling, T.C. (1968), The Life You Save May Be Your Own, [in:] Problems in Public Expenditure Analysis [ed. by B.C. Samuel Jr.], Brookings Institution, Washington, DC.

Smith, Eugene (1901), The Cost of Crime, paper presented at the Annual Meeting of the National Prison Association, Washington, DC.

Stuart, Charles (1984), Welfare Costs per Dollar of Additional Tax Revenue in the United States, American Economic Review, vol. 74.

Viscusi, W. Kip; Aldy, Joseph E. (2003), The Value of a Statistical Life: A Critical Review of Market Estimates Throughout the World, Journal of Risk and Uncertainty, vol. 27.

Webber, Andrew (2010), Literature Review: Cost of Crime, Attorney General & Justice, New South Wales.

Zimring, Franklin E.; Hawkins, Gordon (1995), Incapacitation. Penal Confinement and the Restraint of Crime, Oxford University Press, Oxford.

**Research Sources**

A) Persian

Babaei, Mohammad Ali and Ansari, Ismail (1390), Analysis of Crime Costs, Scientific Research Nameh, Mofid, No. 94.

Batuli Sayyid Hassan (1393), Barrasi Chgungi Paraward Hazinah Ha wa Tahlil Jaram, Chapter Nameh Kar Agah, Dora Dum Sal Haftam, Bahar 93, Shamarah 26, pp. 9-20.

B) English

Anderson, David A. (1999), The Aggregate Burden of Crime, Journal of Law and Economics, vol. 42.

Bentham, Jeremy (1982 [1789]), An Introduction to the Principles of Morals and Legislation [ed. by J.H. Burns, H.L.A. Hart], Methuen, London/New York.

Blumstein, Alfred; Cohen, Jacqueline (1980), Sentencing of Convicted Offenders: An Analysis of the Public's View, Law and Society Review, vol. 14.

Brand, Sam; Price, Richard (2000), The Economic and Social Costs of Crime, Home Office Research Study 217, London.

Cohen, Mark A. (1988), Pain, Suffering, and Jury Awards: A Study of Cost of Crime to Victims, Law and Society Review, vol. 22.

Cohen, Mark A. (1998), The Monetary Value of Saving a High-Risk Youth, Journal of Quantitative Criminology, vol. 14.

Cohen, Mark A. (2005), The Costs of Crime and Justice, Routledge, New York.

Cohen, Mark A.; Rust, Roland T.; Steen, Sara; Tidd, Simon T. (2004), Willingness-To-Pay For Crime Control Programs, Criminology, vol. 42.

Cook, Philip (1983), Costs of Crime [in:] Encyclopedia of Crime and Justice [ed. by Sanford H. Kadish], Free Press, New York.

Czabanski, Jacek (2008), Estimates of Cost of Crime: History, Methodologies and Implications, Springer, Heidelberg.

Diamond, Peter A.; Hausman, Jerry A. (1994), Contingent Valuation: Is Some Number Better than No Number?, Journal of Economic Perspectives, vol. 8.

Dolan, Paul; Loomes, Graham; Peasgood, Tessa; Tsuchiya, Aki (2005), Estimating the Intangible Victim Costs of Violent Crime, British Journal of Criminology, vol. 45.

Dorr, Goldthwaite H.; Simpson, Sidney P. (1931), Report on the Cost of Crime and Criminal Justice in the United States, National Commission on Law Observance and Enforcement, Washington, DC.

Dossetor, Kym (2011), Cost-benefit analysis and its application to crime prevention and criminal justice research, Australian Institute of Criminology, Canberra.

Dubourg, Richard; Hamed, Joe; Thorns, Jamie (2005), The Economic and Social Costs of Crime Against Individuals and Households 2003/04, Home Office Online Report 30/05.

Farrington D.P.; Welsh, B.C. (2002), Crime prevention effects of closed circuit television: a systematic review, Home Office Study 252, London.

Freeman, Myrick A. (2003), The Measurement of Environmental and Resource Values (2nd edn), Resources for the Future, Washington, DC.

Gill, Martin; Spriggs, Angela (2005), Assessing the Impact of CCTV, Home Office Research Study 292, London.

Gould,William; Thaler, Richard (1980), Public Policy Towards Life Saving: Maximize Lives Saved vs. Consumer Spending, NBER Working Paper Series, Working Paper 419, Massachusetts.

Gray, Charles M.; Joelson, Mitchell R. (1979), Neighborhood Crime and the Demand for Central City Housing [in:] The Costs of Crime [ed. by Charles M. Gray], Sage, Thousand Oaks, CA.

Haapanen, Rudy; Goodman, Gail S.; Cordon, Ingrid M.; O'Brien, Shay K. (2009), The Cost of Crime: Issues for California-Specific Estimation, Department of Corrections and Rehabilitation of California, Center for Public Policy Research, University of California, Davis.

Katzenbach, Nicholas B. et al. (1967), The Challenge of Crime in a Free Society, President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, Washington, DC.

Levitt, Steven D. (1996), The Effect of Prison Population Size on Crime Rates: Evidence from Prison Overcrowding Litigation, Quarterly Journal of Economics, vol. 111.

Martin, J.P.; Bradley, J. (1964), Design of a Study of the Cost of Crime Current Survey: Research and Methodology, British Journal of Criminology, vol. 4.

Mikos, Robert A. (2006), 'Eggshell' Victims, Private Precautions, and the Societal Benefits of Shifting Crime, Michigan Law Review, vol. 105.

Moore, Elizabeth; Mills, Michael (1990), The Neglected Victims and Unexamined Costs of White-Collar Crime, Crime & Delinquency, vol. 36.

Phillips, Llad; Votey, Harold L. (1981), The Economics of Crime Control, Sage, Thousand Oaks, CA.

Posner, Richard A. (1985), An Economic Theory of the Criminal Law, Columbia Law Review, vol. 85.

Schelling, T.C. (1968), The Life You Save May Be Your Own, [in:] Problems in Public Expenditure Analysis [ed. by B.C. Samuel Jr.], Brookings Institution, Washington, DC.

Smith, Eugene (1901), The Cost of Crime, paper presented at the Annual Meeting of the National Prison Association, Washington, DC.

Stuart, Charles (1984), Welfare Costs per Dollar of Additional Tax Revenue in the United States, American Economic Review, vol. 74.

Viscusi, W. Kip; Aldy, Joseph E. (2003), The Value of a Statistical Life: A Critical Review of Market Estimates Throughout the World, Journal of Risk and Uncertainty, vol. 27.

Webber, Andrew (2010), Literature Review: Cost of Crime, Attorney General & Justice, New South Wales.

Zimring, Franklin E.; Hawkins, Gordon (1995), Incapacitation. Penal Confinement and the Restraint of Crime, Oxford University Press, Oxford